-جامعة زيان عاشور-الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ملخص محاضرات

مقياس التنمية المستدامة

ومكافحة الفساد

موجه لطلبة السنة الثانية

ليسانس علوم سياسية

من إعداد الاستاذ : بن علال علي

المحور الأول : ماهية التنمية المستدامة

تمهيد :

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية التي تتجلى في اللامبالاة واللامسؤولية لدى أغلب أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة.

الأمر الذي دعى إلى ضرورة التفكير في المستقبل والأجيال القادمة وحقها في العيش، وبعد التفكير مليا تم تبني فكرة التنمية المستدامة كأسلوب عصري يوفق بين الحاضر والمستقبل.

مفهوم التنمية المستدامة :

هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم **التنمية المستدامة**، نذكر منها:

- تعريف **وفاء أحمد عبد الله** (1983) :(التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات

التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.)

- تعريف **تقرير برونتلاند** الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987) :(التنمية

المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها)

- تعريف **سحر قدري الرفاعي** (2009) :(التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ

على عاتقها تحقيق المؤاءمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية).

- تعريف **ماهر أبو المعاطي** (2014 (التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة

هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية

والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات).

- تعريف **محمد كامل شرقاوي** (2014 :(التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق

الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف **التنمية المستدامة** بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها ،والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

أبعاد التنمية المستدامة :

1- البعد الاقتصادي :

يعتبر الاقتصاد محركا أساسيا للتنمية، غير أنه لا يمكن بناء هذه التنمية دون موارد طبيعية وبشرية، ولهذا جاء تصور للتنمية المستدامة بإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية (نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي للأضرار البيئية ...)، والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن ...) وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية نتيجة التلوث البيئي.

وأهم نقطة في هذا الجانب من التنمية المستدامة (**الجانب الاقتصادي**)هو ما يعرف **بالتجارة العادلة المتكافئة le commerce équitable** و هي تجارة تحاول الربط بين منتجي بلدان الجنوب و مستهلكي الشمال و تحاول تحسين ظروف عيش الملايين من الاشخاص و تعد منتجات الموز ،القهوة و الكاكاو أهم ثلاثة فروع في هذه التجارة،حيث أن دول الجنوب تعاني آفات عديدة و تحاول بمساعدة الغير أحيانا تخطي العقبات التي تحول دون رقيها و التي من بينها عدم تنافسيها في السوق الدولية و عدم تمكن منتجاتها من ولوج الأسواق الخارجية ومن هذا المنطلق وسعيا لتحسين ظروف المنتجين و العمال في دول الجنوب يجب تحسيس مستهلكي دول الشمال بضرورة الإقبال على طلب منتجات دول الجنوب و ذلك لتحسين ظروف العمال و المنتجين .

و لذلك يمكننا القول أن التجارة المتكافئة هي :شراكة تجارية مبنية على الحوار و الشفافية و الاحترام و هدفها الوصول إلى أقصى درجات العدل في التجارة الدولية و هي تساهم في التنمية المستدامة بمنح أفضل الفرص التجارية في أحسن الظروف و بضمان حقوق المنتجين و العمال المهمشين خاصة في دول الجنوب

2- البعد التكنولوجي البيئي :

تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط البيئي والحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة.

و تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وينبغي أن يتمثل الهدف في تحقيق عمليات إنتاجية تتسبب في أقل قدر من النفايات أو الملوثات عن طريق إيجاد طاقات بديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها من الطاقات المتجددة ، وإعادة تدوير ورسكلة النفايات .

3- البعد الاجتماعي :

يشير البعد الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه المجتمع، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترتم حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والثقافي والتعددية والمشاركة الفعلية للقاعدة الشعبية في عملية صنع القرار بصفة عامة وتحقيق التنمية المستدامة على وجه الخصوص.

4- البعد السياسي :

يعتبر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد، فلا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه ،فهو الذي يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية و المشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة و المصداقية و المحافظة على السيادة و الاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة ،فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي.

أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إل تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

1- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :**

تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا ، اجتماعيا ، بيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و ليس الكمية فقط و ذلك بشكل عادل مقبول و ديمقراطي.

2- **احترام البيئة الطبيعية** :

تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعة على أساس أنها مصدر حياة الإنسان دون إضرار بأي منهما.

3- **تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القادمة :**

تسعى التنمية المستدامة إلى تنمية إحساس المواطنين بالمسؤولية اتجاههم و حثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

4- **تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد** :

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة و لذلك تحاول جاهدة الحد من استنزافها أو تدميرها و تعمل على عقلنه استخدامها و تسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال.

5- **ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع** :

تحاول التنمية المستدامة ومن خلال توعيتها للسكان و إظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان و ذلك إما لهذه التكنولوجيا من فوائد سواء في اقتصاد وقت الطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ .

6- **إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع :**

ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، وبالتالي وضع الحلول المناسبة لها .

7- **إبراز دور مفهوم التربية البيئية :**

والتي تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم، وذلك من خلال فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة واستخداماها بكل مسؤولية، وكذا من خلال إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في مختلف المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.

أما فيما يخص الهدف الأساسي والجوهري للتنمية المستدامة فهو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى البعيد، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي المتزايد، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

8- **ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي :**

من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها .

خصائص التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن أن نلخصها فيما يلي :

1- هي تنمية طويلة المدى، إذ يعد العامل الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.

2- هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في مختلف الموارد وخاصة الموارد الطبيعية.

3- هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد الأساسية للفرد في المقام الأول.

4- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.

5- هي تنمية تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصياتها الثقافية والدينية والحضارية.

6- هي تنمية تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

7- هي تنمية يعد فيها الحفاظ على الجانب البشري وتنميته من أولى أولوياتها وأحد أبرز أهدافها، وخاصة الاهتمام بالفئات الأكثر فقرا.

8- أنها تنمية ذات بعد عالمي، فلا يمكن تصور تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع دون تضافر جهود المجتمع الدولي ككل .

9- أنها تنمية تتسم بالشمولية فهي تشمل مختلف مجالات الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والحضارية).

10-أنها تنمية متوازنة ومنصفة، متوازنة لأنها تسعى لتحقيق التوزان بين مختلف أبعادها، ومنصفة لأنها تسعى لحماية حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد وتحقيق الرفاه .

مبادئ التنمية المستدامة :

1- الوعي الكوني :

فالوعي الكوني اليوم يبرز مجالات عديدة لصراعات محتملة بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، وبين حماية البيئة والنمو الاقتصادي وبين الجيل الحالي والجيل المقبل.

وبالتالي فمدخل التنمية المستدامة يتصف بتكامل حلوله بحيث يأخذ في الاعتبار التداخلات الكونية ويتفاعل معها، فالتغير المناخي والمشكلات المتعلقة بطبقة الأوزون والتلوث في الأوساط البحرية والتجارة في الكيمياويات السامة، كلها قضايا أجبرت الحكومات على الجلوس على مائدة واحدة في مؤتمرات عديدة بهدف إنقاذ ميراثها المشترك وإنقاذ صحة البشر ورفاهية الشعوب، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأضرار التي تلحقها الدول النامية على البيئة لا تقارن على الإطلاق بتلك الأضرار التي تخلفها الدول الصناعية الكبرى ، وهذا ما يفرض على هذه الأخيرة أن تقوم بتغيير أنماط سلوكها الاستهلاكي والإنتاجي الحالي.

2- العدالة بين الأجيال :

وهو الأمر الذي تشير إليه المادة الثالثة من ميثاق قمة الأرض التي تقول (إن الحق في التنمية يجب أن يحقق بطريقة تضمن العدالة في تحقيق الحاجات المتعلقة بالبيئة والتنمية لأجيال الحاضر والمستقبل)، وبالتالي يجب أن تتاح للأجيال المستقبلية نفس قدرة الجيل الحالي على تحقيق الرفاه البشري

3- تكامل عناصر التنمية :

وتتمثل تلك العناصر في البيئة والسكان وعملية التنمية ذاتها، وهي العناصر التي تعرف تغيرات مستمرة، قد تكون متناسقة ومنسجمة وقد تكون غير ذلك.

4- توسيع مفهوم رأس المال :

إن رأس المال بمختلف أنواعه كعنصر للإنتاج يلعب دورا هاما في العملية الإنتاجية لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية والعمل، وبالتالي فإن توسيع مفهوم رأس المال هو أحد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، والتي تقتضي استدامتها أن يكون أساسها (رأس المال) مستديما، مما يعني ضرورة تكوينه واستدامة توسعه.

5- **التطور التكنولوجي :**

الذي يعد حاجة ضرورية وملحة في تحقيق حالة التوازن لأنه يسمح باكتشاف طرق جديدة لجمع النفايات وإعادة رسكلتها وتدويرها، كما يسمح باستغلال الطاقات الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية والرياح...) كمصادر خالية من التلوث.

6- التنمية البشرية المستدامة :

يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 إلى أن التنمية البشرية المستدامة تعني (أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل).

المحور الثاني: الحكم الراشد والتنمية المستدامة

تتطلع معظم شعوب وحكومات العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة، غير ان هذا الهدف منوط بنظام حكم يخدمه، وهو ما يعرف بالحكم الراشد، هذا المنهج الذي يشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما يشمل القطاع العام والخاص، فهو فلسفة للحكم شاملة تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات.

مفهوم الحكم الراشد :

مصطلح الراشد أو الصالح أو الجيد كان ترجمة للكلمة الانجليزية Good التي تعكس مدى تجاوب الحكومات مع تطلعات وحاجات شعوبها، وقد عرفته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أنه (قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي وضمان القانون والنظام من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي).

كما عرف الحكم الراشد من نظر التنمية الانسانية على أنه (الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كل المستويات لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا) .

دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد :

1- تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة ظاهرة الفساد، حيث أصبح هناك اقتناع دولي بأن للفساد تأثير سلبي كبير على الأمن والاستقرار الدوليين، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في العديد ن الدول وانتشار الحروب الأهلية فيها أدت إلى البحث عن آلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها، إضافة إلى دعوة منظمات المجتمع المدني في العالم إلى إرساء مبادئ الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار والحياة السياسية.
2- تغير دور الدولة بعد تبني العديد من الدول النامية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وبالتالي لم تعد الدولة قادرة على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها، الأمر الذي كرس حتمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.
3- ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدل الفقر والأمية والأمراض وسوء التغذية والبطالة خاصة في دول العالم الثالث.

معايير الحكم الراشد :

لتطبيق الحكم الراشد يشترط توافر العناصر والمعايير التالية :

1- الشفافية :

تعني ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات والإفصاح عن السياسات العامة المتبعة، خاصة السياسات المالية العامة وكيفية إدارة شؤون الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم.

2- **المساءلة والمحاسبة** :

وتعني التزام الدولة ومؤسساتها بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها وتقديم إجابات عن أسباب فشلها.

3- **المشاركة** :

هي تلك العملية التي تضمن لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وتضمن حرية الرأي والتعبير.

4- حكم القانون :

يقصد به وجود بنية قانونية مستقرة ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء بهدف تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

5- الرؤية الاستراتيجية :

وتعني أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا شاملا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب من أجل تحقيق هذه التنمية.

6- حسن الاستجابة :

قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء.

7- المساواة(تكافؤ الفرص):

إعطاء الحق للمجتمع في الحصول على الفرص المتساوية.

8- الفعالية:

توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

أبعاد الحكم الراشد :

يقوم الحكم الراشد على ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في:

البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها

البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة ومدى كفاءتها

البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة :

يعتبر الحكم الراشد من بين أهم المفاهيم المستحدثة في المجالين السياسي والاداري، كما يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أحدث المفاهيم وأكثرها شمولا واتساعا في المجال التنموي، وكلا المفهومين الحكم الراشد و التنمية المستدامة يهدفان إلى تحقيق العدالة و المساواة، والحكم الراشد بآلياته و مؤشراته يسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.

لقد أدت التنمية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية. ارتبط الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

التنمية المستدامة تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية وذلك من خلال زيادة المشاركة للمواطنين في العملية التنموية والسياسية "المشاركة"، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة "التمكين"، إضافة إلى حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية" التوزيع العادل" ،ناهيك عن القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة" الاستدامة"، وضمان الحق في الحياة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة، وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم قائم على الرشادة وضمان حقوق المواطنين.

من هنا نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة فلا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد ولا يمكن أن تكون إدارة حكم جيد دون أن يؤدي استدامة التنمية.

معوقات التنمية المستدامة :

رغم الجهود الدولية والمحاولات العديدة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في العالم، إلا أنه ما تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب، يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

1- عدم جدوى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأرض والبيئة والمناخ بسبب عدم الالتزام الفعلي والفوري ببنود هذه الاتفاقيات، وخاصة من طرف الدول الصناعية الكبرى التي تعد الملوث الأول للكوكب.

2- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، حيث تشير التوقعات إلى أنه بحلول العام 2050 سيبلغ عدد سكان العالم حوالي 9 مليارات نسمة، الأمر الذي سيعقد من عملية تحقيق التنمية المستدامة.

3- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العديد من مناطق العالم، والناتجة أساسا عن غياب السلام والأمن وانتشار الحروب والنزاعات الدولية.

4- الفساد والعجز في الحكم، فالفساد و التواطؤ بين النخبة أو السياسيين في السلطة مع رجال الأعمال الفاسدين تعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار إلى المساءلة، وإهدار المال العام، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار.

5- القصور في التخطيط، فالتنمية المستدامة تستلزم اعتماد نُهج وخطط، تستدعي تفاعلًا متعدد التخصصات يشمل جميع التخصصات والوزارات ذات الصلة التي تعمل في وقت واحد معًا في عملية التخطيط بطريقة متكاملة.

6- السياسات والاستراتيجيات غير المناسبة، والتي تتجلى بوضوح في عدم موائمة بعض التقنيات و التجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع خصوصيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لدول العالم الثالث، إضافة إلى نقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

7- القصور في الدعم القانوني والتشريعي لبرامج التنمية، الذي يتجلى في نقص القوانين والتشريعات الداعمة لمشاريع التنمية التي تحظى فيها جودة البيئة والمحافظة على الموارد بأولوية عالية.

8- القيود التكنولوجية، حيث تفتقر معظم البلدان إلى الموظفين المدربين في العديد من المجالات، ولا تمتلك القدرة المؤسسية على إنتاج التكنولوجيات وتكييفها لجعلها مناسبة لتنفيذ برامج التنمية.

9- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم

10-استمرار الهجرة من الأرياف إلى المدن والمناطق الحضرية، وانتشار المناطق العشوائية وتفاقم الضغوطات على النظام الايكولوجي، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

11-تعرض العديد من مناطق العالم لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات تساقط الأمطار، والارتفاع المحسوس في درجات الحرارة مما أدى إلى تفاقم ظاهرتي الجفاف والتصحر.

12-محدودية الموارد الطبيعية من جهة، و سوء استغلالها من جهة أخرى، بما فيها النص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وقلة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة.

المحور الثالث : آليات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة

مفهوم الفساد :

وتؤكد الأدبيات عموما على أن الفساد "إساءة استغال السلطة من قبل شخص لديه نفوذ في اتخاذ قرار في إدارة شأن "عام " بعبارة أخرى يحدث الفساد عند قيام الموظف العام، وبطرق غير سوية، بارتكاب ما يعد إهدار للمال العام أو الموجودات العامة إذا هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام ويشمل تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة سواء مادية كانت أم معنوية.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه سوء استخدام السلطة والنفوذ والمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة أي استغلال المسئول العام منصبه من أجل تحقيق مصلحة شخصية لنفسه أو لجماعته وهو ما يكون التعريف أكثر اتساعا ليشمل القطاع الخاص بجانب العام: ويمكن تصنيف الفساد من زوايا عديدة منها الفساد الكبير أو الفساد الصغير أو الفساد السياسي اعتمادا على الأموال المهدرة بالإضافة إلى القطاع الذي يحدث فيه ذلك الفساد.

وبالتالي يمكن القول أن الفساد يعتبر عملا مخالفا للقانون والنظام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية الإيجابية السائدة في المجتمع.

أسباب الفساد:

1- **الاستبداد السياسي**، فالاستبداد السياسي كظاهرة اجتماعية سياسية ثمرة مجموعة مركبة من القوى والبواعث المختلفة في طبيعتها والمتقاربة في درجة تأثيرها، المتشكلة بظروف المكان والزمان، فالاستبداد السياسي تحكمه مجموعة متشابكة من الأسباب والظروف والشروط تجعل من الصعوبة معالجته كظاهرة عند مستوى معين من دون أن ترافقه معالجة لمستويات أخرى في ذات الوقت.
2- الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية، وبالطرق القانونية للحصول عليها.
3- الفقر وما تفرضه الحاجة المادية الى التحايل واتباع الطرق اللامشروعة في الحصول على الاكتفاء المادي.
4- ضعف مؤسسات الدولة الرقابية و عدم استقلاليتها.
5- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها.
6- التحول السريع وغير المخطط في المنظومة الاقتصادية والسياسية للدول وعدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الر قابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .
7- تدني رواتب العاملين في القطاع العام ارتفاع مستوى المعيشة مما يؤدي ببعض العالمين إلى البحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
8- غياب وضبابية قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

9- غياب الشفافية وتقويض حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

10-ضعف ثقافة المساءلة والمحاسبة و ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي.

11-ضبابية و عدم كفاية التشريعات و الأنظمة القانونية والسياسية في مكافحة الظاهرة و عدم تفعيل العقوبات ضد مرتكبيه.

12-استفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تعبر عن و جود مصالح و علاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، و استخدام و سائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات و احتكارات داخل الدولة، كالمتاجرة بالإنسان والمخدرات والسلاح وتبييض الأموال.

أنواع الفساد:

تختلف أنواع الفساد باختلاف معايير التصنيف، والتي منها:

1- **من حيث مستوى الفساد**: يمكن تصنيفه الى:

أ- **الفساد الأكبر** :أو فساد القمة و هو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم وأساسه الجشع و أن السياسيين هم أكثر فساد من كبار الموظفين و موظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فسادا من الآخرين كما أن رئيس الدولة أو القائد الأعلى يفوق الجميع فسادا، و هذا النمط من الفساد لا يكون متعارضا بالضرورة مع الاستقرار السياسي، ومن أمثلته: الصفقات المشبهة، الرشاوي، استغلال المو ارد العمومية، تهريب الأموال وتبييضها،...

ب- **الفساد الأصغر** و هو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية و يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة و اختلاس أموال الدولة مباشرة، أو التغاضي عن اجراء معين مقابل مكسب مادي أو معنوي، او الوساطات وغيرها من الأشكال الأخرى.

2- **من حيث النطاق الجغرافي:** ينقسم الفساد الى:

أ- **الفساد الدولي:** تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وتتجاوز حدود الدولة القطرية و ذلك في اطار الاقتصاد الحر، و ما يفرضه من علاقات ترابط بين الشركات المحلية والدولية بالدولة و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لهذا فهو الأخطر، و لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية و أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاع المقاولات و صناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسئولين الحكوميين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.

ب- **الفساد المحلي:** يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، و لا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين و الأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون بمخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، و لا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات و يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية والرشوة و المحسوبية و استغلال النفوذ.

3- **من حيث مجالات تطبيقه:** إن الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة:

أ- **الفساد السياسي:** و يتعلق بمجمل الانحرافات السياسية ومخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة، ومن أبرز مظاهره نجد الاستبداد السياسي وما يتصل به من تعسف في ممارسة الحكم، أي هو الاستيلاء على السلطة والاستئثار بها ومنع تداولها سلميا وا كما نجد الزابونية ِساءة استغلالها، السياسية التي تعبر عن الرابطة التي تجمع طرفين او اكثر قصد تبادل المصالح والامتيازات(أي الانتفاع المتبادل) والتي تستفحل خاصة في غياب الوعي السياسي للفاعلين السياسيين، وأيضا الفساد الانتخابي الذي يتجسد في عمليات تزوير نتائج الانتخابات، وأيضا الفساد التشريعي من خلال بيع السياسيين لاصواتهم للجماعات الضاغطة والذي يتناسب مع غياب التشريعات.

ب- **الفساد المالي:** وهو مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة و مظاهر الفساد المالي تتمثل في الرشاوى والاختلاس و التهرب الضريبي والمحاباة و المحسوبية في التعيينات في الوظائف.

ت- **الفساد الإداري:** و يعبر عن الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية و مجموع المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل و تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والتراخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية وافشاء أسرار الوظيفة، فهو مجموعة الأعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

ث- **- الفساد الأخلاقي**: و المتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي و تصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة و أعمال أخرى دون إذن إدارته و استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

أشكال الفساد:

الرشوة : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه للأصول، وهي عبارة عن مبلغ مالي محدد مسبقا وبنسبة من العقد الموقع بين الفاسد والمفسد مقال مخالفة منفعة أو عائد.

-**المحسوبية** : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها، أو هي توزيع الموارد استنادا للعلاقات الحميمية التي تجمع المسؤول بالأصدقاء أو العائلة ...، أي يتم توزيع الفرص والامتيازات على أساس القرابة لا على أساس الكفاءة والجدارة.

-**المحاباة** أي تفضيل جهة على أخرى في منح الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

-**الواسطة:** أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

-**نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة، أو استعمال وسائل الدولة للصالح الخاص.

-**الابتزاز:** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد، يمارس فيها المستفيد أسلوب الضغط والاكراه والتهديد وقد تصل الى القتل.

-**الجريمة المنظمة**: وتعرف بأنها الاتفاق مع شخص أو أكثر على ارتكاب جريمة خطيرة، لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ، أو هي نشاط يقوم به مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون ببنيان منتظم، وتكون دوافعها الجشع وتصل الى العنف والرشوة للحصول على المال والنفع المادي وبأية طريقة غير مشروعة أخرى.

-**السرقة والاختلاس**: يعرف الاختلاس بأنه استيلاء الموظف بدو ن وجه حق على أموال عامة أو خاصة

وجدت تحت تصرفه بسبب أو بمقتضى وظيفته، فالاختلاس الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء المملوك للغير سواء كان فردا عاديا أو إدارة عمومية.

-**التسيب الإداري**: يعرف بأنه اهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي الى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل.

آثار الفساد:

للفساد نتائج مكلفة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي و يمكن إجمال

هذه النتائج على **النحو الآتي:**

أ- **أثر الفساد اجتماعيا** : تؤدي ظاهرة الفساد إلى خلل في منظومة القيم الأخلاقية و تزايد الشعور بالإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب و التطرف في الآراء و انتشار الجريمة بأنو اعها كرد فعل لانهيار القيم و عدم تكافؤ الفرص وكطريقة لاشباع حاجات الناس.

كما ينجم عنه عدم المهنية وانعدام الالتزام الوظيفي و فقدان قيمة العمل و التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام و الشعور بالظلم من غالبية المجتمع. ويؤدي استفحال الفساد أيضا الى تعميق فجوة الفقر نتيجة زيادة عدد الفقر اء بسبب ضعف واندثار الطبقة الوسطى و زيادة الفئات المهشمة بسبب ممارسات السرقة والاختلاس

في مقابل زيادة الأغنياء غناء والعمولات مقابل الصفقات وغيرها ما يجعل الأموال حكرا على فئة معينة وهي فئة البرجوازيين.

ب-أثر الفساد على التنمية الاقتصادية: يؤدي الفساد إلى تأثير كبير على الحياة الاقتصادية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود

بيئة تنافسية حرة و التي تشكل إحدى الشروط الأساسية لجلب الاستثمارات التي تحتاجها الدولة سواء الدولية أو المحلية على حد سواء مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل وانتشار البطالة و الفقر.

- هدر الموارد بسبب تضارب المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والتي تكلف الخزينة

العامة أموال طائلة بالإضافة الى سوء توزيع الموارد في غير الوجه المخصوص لها.

- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة بيئة الأعمال.

- هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة عدم التقدير وانتشار المحسوبية و المحاباة في التوظيف.

ج- أثر الفساد على النظام السياسي: للفساد آثار سلبية على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته و **ذلك كما يلي:**

-يضعف الفساد قدر ة النظام السياسي على احترام الحقوق الأساسية للمواطنين و في مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات و حرية الإعلام وحق العمل والحق في الملكية...، و هو ما يحد من شفافية ومصداقية النظام وانفتاحه وشرعيته.

-يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الو لاءات السياسية، خاصة في شكله المتعلق

بالزبونية السياسية والفساد الحزبي وهو ما يبرز بشكل واضح في المواعيد الانتخابية.

- اضعاف مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني ما يؤدي الى تغييب الممارسة الديمقراطية.

-يؤدي إلى بروز فئة من المفسدين في النظام السياسي القائم تكون بمثابة قدوة لفئة أخرى في نظام سياسي.

آليات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية :

1- الآليات السياسية:

تتعدد الآليات السياسية وتختلف درجة أهميتها من مجتمع لآخر حسب درجة الفساد و مؤشر التنمية في كل مجتمع، وعموما يمكن ذكر أهما **فيما يلي:**

- **الحكم الراشد كنموذج في الحكم والإدارة :**

وتبرز أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية ومكافحة الفساد من زاوية منظومة القيم التي يقوم عليها والتي تعد ضرورية للقضاء على الفساد والتي تتمثل في:

- المساءلة و المحاسبة
- الشـفافية
- الجاهزية و الاستجابة
- المساواة أو العدل الاجتماعي
- المشاركة الشعبية الفعالة
- سيادة القانون
- الرؤية الإستراتيجية
- الفعالية و الكفاءة

- **مبدأ الفصل بين السلطات :**

أهم ما يركز عليه هذا المبدأ هو عدم الفصل التام بين السلطات إنما لا بد من وجود توازن

وتعاون بين هذه السلطات واحترام كل سلطة للاختصاصات الوظيفية المنوطة بالسلطة الأخرى ومن الضروري وجود رقابة متبادلة بين السلطات الثلاث بما يحقق حماية لحقوق وحريات الأفراد، ومنع سيطرة هيئة على باقي الهيئات منعا لامكانية الوقوع في فخ الاستبداد بالحكم والسلطة ومنه منعا لوقوع أي حالة من حالات الفساد.

فالأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى **تحقيق ما يلي:**

-**صيانة الحرية ومنع الإستبداد** : يؤدي نظام تركيز السلطات في هيئة واحدة إلى إساءة استعمال السلطة التي تنتهي بالقضاء على حريات الأفراد وحقوقهم.

-**إتقان الدولة وظائفها وحسن سير العمل بها** : إن توزيع السلطات على عدة هيئات فيه نوع من التخصص واعتناء كل سلطة بعملها ومجال إختصاصها مما يؤدي إلى إتقان العمل.

-**إحترام القوانين وحسن تطبيقها** : يحقق مبدأ الفصل بين السلطات والقوانين ويكفل تطبيقها تطبيقا عادلا.

-**تجسيد الديمقراطية** : يعتبر مبدأ فصل السلطات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية، فتوزيع السلطات بين هيئات مختلفة يساعد على ترقية وضمان الفكر الديمقراطي والعمل على تجسيده في الواقع العملي.

- **تفعيل منظمات المجتمع المدني:**

يعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد و يربط بين الأفراد و الدولة، والذي يشكل قنوات اتصال و يسمح بمشاركة فردية أو جماعية في رسم السياسات العامة ما يضفي الشفافية على عمل السلطة السياسية والجهاز الإداري في تسيير الموارد لتحقيق التنمية، كما أنه أداة للتعبير عن حرية ومصالح الأفراد و الجماعات، و تحقيق المشاركة الاجتماعية و السياسية، وحرية المبادرة و المساهمة في تنمية المجتمع، لذلك فهو يؤمن بيئة مساعدة و منظمة للعمل الإنساني غير الربحي يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، كما يساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقاته بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية و التي يمكن استخدامها **وفق الآليات التالية:**

-التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود جماعات من المواطنين و حثها على المشاركة في الشأن العام.

-مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة و تحقيق رضى المواطنين.

-تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات و السماح بتداولها على نطاق واسع؛

-العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون و حماية المواطنين من تعسف السلطة.

-تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر و مساءلة القيادات.

2- **الآليات القانونية:** نذكر منها:

- **سيادة القانون:**

لكي يسود حكم القانون بما يعزز القضاء على الفساد ويدعم عملية التنمية في الدول النامية، يجبحصول فصل حقيقي لسلطات الدولة من أجل ضمان استقلالية القضاء، كما يجب إجراء إصلاح شامل للنظم القضائية القائمة.

تبرز أهمية القانون في تنفيذ برامج وسياسات التنمية، باعتبار القانون هو و سيلة المشروعية في الدول لتحقيق سياساتها، ويظهر لنا واضحا بأن القانون يواكب عمل السياسات العامة للتنمية، من التفكير فيها كفكر ة يمكن طرحها، ومن يمتلك حق هذا الطرح؟ إلى أن يتم تبنيها ووضعها موضع التنفيذ من خلال و ضعها في قانون أو قرار أو منشور إداري، وأيضا تخصيص الأموال العامة اللازمة لتنفيذها.

- **-إصلاح قطاع العدالة:**

إن تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات يقتضي وجود جهاز قضائي مستقل وقادر على الاضطلاع بالمهام المنوطة له، ولعل أبرز مجالات إصلاح العدالة **تكمن في:**

- إصلاح العدالة من خلال مراجعة المنظومة القانونية.
- إصلاح العدالة من خلال تكوين القضاة.
- إصلاح العدالة من خلال عصرنة القطاع.

3- **الآليات الإدارية:** يمكن ذكر أهمها في:

- **الإدارة الالكترونية:**

تبرز أهمية الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية من خلال مجموعة من المقومات التي تشكل محور مضمونها **والتي تتمثل في:**

-تجميع كافة الأنشـطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضـع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.

-تحقيق حالة اتصـال دائم بالجمهور (24 سـاعة في اليوم، 7 أيام في الأسـبوع، 365 يوم في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.

-تحقيق سـرعة وفعالية الربط والتنسـيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حده.

-تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشـطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

- **الإصلاح الإداري:**

إن تحقيق أفضل مستوى في أداء الإدارة يتطلب الجمع بين أكثر من متغير، سنحاول عرض بعض عناصر خطة الإصلاح والتطوير لدعم و تعزيز نجاح السياسات التنموية :

- **إعادة تنظيم الحكومة :**

اتساقا مع الاتجاهات الجديدة للإصلاح الإداري التي تتضمن إعادة تشكيل أدو ار الدولة، فإن إعادة تنظيم البنية العليا للحكومة لتحسين إدارة السياسات العامة تمثل عنصرا هاما من عناصر الإصلاح الإداري .

- **إعادة هيكلة أجهزة الرقابة و تطوير أدوارها :**

نجد أن غالبية هذه الأجهزة تمارس دورا رقابيا تقليديا يتمثل في كشـف الأخطاء و المسـاءلة و التأكد من الالتزام بالقواعد، فهي لا تراقب نتائج العمل أو مؤشـرات الأداء والفعالية و الإنتاجية كما أنها لا تقوم بأي دور في سبيل تطوير ممارسات العمل، **لذا فلابد من :**

- -تنمية دور الأجهزة الرقابية على النظم العامة، و في الرقابة على مؤشرات الأداء والفعالية و الإنتاجية.
- -تنمية دور أجهزة الرقابة في مجال القيام بالدراسات المقارنة لمؤشرات الأداء و بالدراسات التشخيصية للمشكلات التي تعترض تطويرها، و بدراسة مراجعة الأداء و المراجعة الإدارية، و الدراسات الميدانية لجودة الخدمات و رضى الجمهور.

- **صياغة برنامج شامل لتطوير نظم و ممارسات أجهزة التنفيذ للسياسات التنموية الجديدة:**

يشمل هذا البرنامج :

- تطوير اللوائح و النظم الإدارية التي تعمل بمقتضاها تلك الأجهزة .
- تطوير القيادات والكوادر و ذلك بتنمية قدراتهم ومعارفهم، مع مراعاة التجديد في المناصب الحساسة.
- تطوير أنماط تعامل وعلاقات و تفاعل هذه الأجهزة مع جمهور المتعاملين معها.

- اتخاذ إجراءات علاجية و وقائية لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري : من خلال :

تقوية النظام القانوني لمحاربة الفساد بإصدار قوانين خاصة و صارمة.

-تكوين لجان في النزاهة في الأجهزة الإدارية لمعالجة سوء استخدام السلطة و الفساد.

-إنشاء وكالات لمحاربة الفساد.

-تشديد العقوبات المرتبطة بممارسات الفساد و الانحراف.

- إعادة النظر في نظام الأجور و الرواتب بحيث تتماشى مع مستويات الأسعار و تكاليف المعيشة.

-كسب تأييد و دعم المجتمع لكشف الممارسات الإدارية الخاطئة، و ذلك من خلال تفعيل مشاركة المجتمع المدني.

-خضوع الأجهزة الإدارية للرقابة الخارجية والتي تقوم بها جهات متخصصة ومستقلة عن المؤسسة تكون تبعيتها غالبا لجهاز الدول، كمراقبة مجلس المحاسبة للعمليات المالية على الدوائر الحكومية، مراقبة الحسابات لميزانيات المؤسسات.

- ضبط المنظومة القانونية للإدارات :

لابد من الاهتمام بالإطار التشريعي لعمل الإدارة العامة على المستويين المركزي والمحلي، حيث يلعب القانون دورا أساسيا في ضبط أداء الجهاز الإداري وتوجيه الموظف العام، و من مقتضى فعالية التشريع في تحقيق أهداف الأداء الإداري و رفع كفاءة أجهزة الإدارة و أفرادها في خدمة المواطنين، أن يكون متناسبا مع الأهداف التي تقوم من أجلها تلك الأجهزة و أن يتوافق مع الظروف العامة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تحيط بالجهاز الإداري للدولة .

-إصلاح نظم التدريب و التعليم :

يرتبط مستوى الأداء الإنساني في المشروعات التنموية بعدة اعتبارات **نذكر منها:**

-مدى الاهتمام بسياسة القوى العاملة.

-مدى الاهتمام بتدريب العاملين في برامج التنمية.

-العلاقة الوظيفية بين قدرات الفرد و عملية التعلم.

- **تغيير الثقافة التنظيمية :**

تمثل الثقافة التنظيمية الموروث الحضاري والقيمي للمنظمة الادارية الذي يحكم تصرفات وسلوكات الأفراد ومواقفهم تجاه القضايا الإدارية والعملية المختلفة، فهي تمثل القيم والمعتقدات والمفاهيم وطرق التفكير المشتركة بين أفراد المنظمة، فالثقافة التنظيمية للمنظمة تنشأ نتيجة مزيج من القيم والثقافات المختلفة الناتجة عن ثقافة وقيم الأفراد والمجتمع والجماعات داخل التنظيم وقطاع نشاط المنظمة، وسياسات وقوانين المنظمة، فللثقافة التنظيمية دور كبير في التأثير على سلوكات الأفراد واتجاهات المنظمة وصياغة الإستراتيجيات والخطط الإدارية، كما تلعب دورا في تماسك الجماعات وتآزرها داخل التنظيم، إذ أنها توفر الإحساس بالذاتية و الهوية لدى الأفراد وتعمل على استقرار المنظمة، كما أنها تشكل مرشد أخلاقي لسلوك الأفراد.

4- الآليات الدولية:

ترتكز الآليات الدولية حول أهمية تكثيف التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وصياغة استراتيجية تنموية ذات رؤية مشتركة تضطلع بالسهر على تنفيذها كل من الدول والهيئات الدولية وكذا منظمات المجتمع المدني العالمي كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية...، لأجل ضمان تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد **والتي نذكر منها:**

- **تفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أول وثيقة شاملة لمكافحة الفساد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003 ووقعتها 123 دولة منها 13 دولة عربية و صادقت عليها 25 دولة منها أربع دول عربية هي الجزائر، الأردن، مصر و جيبوتي .

تهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **إلى ما يلي:**

-ترويج و تدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.

-ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدات التقنية في مجال منع و مكافحة الفساد بما في ذلك مجال استرداد الموجودات .

-تعزيز النزاهة والمساءلة و الإدارة السليمة للشؤون العمومية و الممتلكات العمومية.

و من حيث ميكانيزمات الوقاية من الفساد فقد تضمنت الاتفاقية **الآليات التالية:**

-تقوم كل دولة طرف في الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع و تنفيذ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية و المساءلة .

-تسعى كل دولة طرف إلى إرساء و ترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد .

-تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز و تطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة، و يجوز أنيشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج و المشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

- **إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته:**

اعتمدت إتفاقية الإتحاد افريقي لمكافحة الفساد بمابوتو في 11 جويلية 2003 ،و تتمثل أهداف هذه الإتفاقية **فيما يأتي:**

-تشجيع و تعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه و على الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص.

-تعزيز وتسهيل و تنظيم التعاون فيما بين الدو ل من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة و القضاء عليها .

-تعزيز التنمية الإجتماعية و الإقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كذلك الحقوق المدنية و السياسية.

- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية و المساءلة في إدارة الشؤون العامة.